البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في المبادرة الزراعية في العراق

عام 2008

لم تعد التنمية الاقتصادية كافية لإحداث التغيرات المرغوبة بل إن الأمر تطلب الانتقال الى التنمية المستدامة والتي تعني الاهتمام بحاجات الأجيال القادمة عند إحداث التنمية وليس مجرد سد حاجات الجيل الحاضر كما إنها تشمل على ضرورة ألمحافظه على البيئة وعدم تلويثها لأنه يؤثر سلبا على التنمية ذاتها في المستقبل (De Gregori, ed., 1989).

ولنضرب أمثله على ذلك ففي الزراعة يمكن زراعة الأرض زراعه كثيفة جدا ونحصل حاليا منها على محصول وفير دون ان يعوض ذلك بالتسميد أو غيره ، وسوف يترتب على ذالك ان إنتاجية الأرض سوف تنخفض في المستقبل، أما لتآكل خصوبة التربة أو الانخفاض منسوب المياه الجوفية أو غيرها من الأسباب ومثل هذا الإجراء يتعارض مع استدامة التنمية واطرداها.

لماذا الاهتمام بالاستدامة:

يجب على كل نشاط اقتصادي أن يكون مستداما وهناك اراء عديدة بهذا الصدد

الرأي الأول: هو رأي أخلاقي (Moral) نحن الجيل الحاضر علينا تعهدات (Obligations) أخلاقية لتلك الأجيال التي سوف تأتي بعدنا ممكن ان تتضمن هذه التعهدات (أننا لا نعمل بطرق تعرض فرص أجيال المستقبل للخطر وإعطائهم فرصاً متساوية للفرص التي نتمتع بها نحن الآن في هذا الجيل.

الرأي الثاني : هو الآراء البيئية (Ecological) افترض أنك تعتقد أن التنوع البيئي (Ecological Diversity) هو هدف مهم جداً بحد ذاته عندئذ فان النشاط الاقتصادي الذي يهدد بتقليص مثل هذا التنوع هو أمر غير مرغوب بالنسبة للمجتمع علينا أن ننظم سلوكنا بحيث نتجنب التدمير البيئي الخطير أو بعبارة أخرى أن النشاط الاقتصادي يجب أن ينظم بحيث أن نستديم البيئة وتنوعه أن التنوع يمكن أن يحل محله الاستقرار البيئي (Ecological Stability) أو التمامية البيئة (Ecological integrity)

الرأي الثالث: هو صنف من الآراء الاقتصادية(Economic Arguments): فأن تطوير أي قضية اقتصادية يحتاج أن ينظر أما الى السلوك الاقتصادي المستدام بوصفه أكثر كفاءة أو الى إن السلوك المستدام هو السلوك الذي يعظم الرفاه الاجتماعي المعاصر.

وثمة رؤية تقول أن الطريق المقنع الوحيد للرأي بضرورة الاستدامة هو من خلال استحضار (Invoking) المبادئ الأخلاقية للعدالة والمساواة فإذا كانت التنمية المستدامة أخلاقياً صحيحة فيجب علينا الوصول اليها وإذا لم تكن كذلك عندئذ فهي غير ملائمة للتحليل الاقتصادي .

بعد هذه المقدمة البسيطة نطرح السؤال الآتي

هل حققت المبادرة الزراعية التي اطلقتها الحكومة االعراقية عام 2008 هذه الإبعاد؟

ستكون الإجابة من خلال ثلاثة محاور رئيسة:

1- البعد الاقتصادي للمبادرة الزراعية في العراق :

وهنا نشير الى إن الحكومة العراقية وفرت اموال طائلة من الموازنة العامة ومنذ انطلاق المبادرة وبأربعة اتجاهات

أ-دعم القطاع الزراعي من خلال تخصيص أموال إضافية فضلا عن الموازنة الاستثمارية.

ب-دعم القطاع الاروائي من خلال تخصيص أموال إضافية في الموازنة العامة الى وزارة الموارد المائية لغرض القيام بالمشاريع المهمة.

ح- دعم المستثمرين الزراعيين من خلال تخصيص مبالغ للقروض عن طريق إنشاء سبعة صناديق اقراض تخصصية وصلت عدد الإغراض والنشاطات التي تدعمها الى (54) غرضا ونشاطاً.

ء- تخصيص مبالغ للمكتب التنفيذي للمبادرة الزراعية لدعم النشاطات الساندة للقطاع الزراعي كاعداديات الزراعة والمؤتمرات وورش العمل والايفادات والزمالات الدراسية.

تزامنت السنوات الأولى لانطلاق المبادرة مع وجود وفرة مالية وانعكس ذلك على حجم التخصيصات المالية لهذه الجهات، رافقها عدم وجود خطة ائتمانية لموضوع القروض فحصل التفاوت من سنة لأخرى ومن محافظة لأخرى ومن صندوق لأخر .

ونشير الى ان القطاع الزراعي وبالرغم من أهميته الا أن حجم التخصيصات في الموازنة العامة تعتبر قليلة مقارنة بقطاع الطاقة الذي يحتل الأولوية فضلا عن التخصيصات المؤسسات الامنية المتمثلة بوزارتي الداخلية والدفاع والجهات المرتبطة بها.

الجدول أدناه يشير تخصيصات القطاع الزراعي من إجمالي الإيرادات العامة،

حجم الإيرادات العامة الفعلية للعراق وحجم التخصيصات للقطاع الزراعي للمدة (2003-2015)

السنة	الإيرادات العامة 1 تريليون	تخصيص القطاع الزراعي2 مليار	النسبة2/1
2003	15.985	71	0.004
2004	32.988	186	0.005
2005	40.435	198	0.004
2006	49.055	388	0.007
2007	54.964	301	0.005
2008	80.641	95	0.0011
2009	55.243	110	0.0019
2010	70.178	79	0.001
2011	108.807	96	0.0008
2012	119.818	121	0.001
2013	113.840	124	0.001
2014	105.266	80	0.0007
2015	94.048	22	0.0002

ونلاحظ من الجدول ان الأهمية النسبية للقطاع الزراعي لاتتناسب وحجمالقطاع واهميته حيث لم تصل في احس الاحوال الى (0.001) .

بعد عام 2008 سعت الحكومة الى دعم القطاع الزراعي من خلال إطلاق المبادرة الزراعية

وتم تخصيص مبالغ سنوية من الموازن العامة للجهات التنفيذية الي تبنت المبادرة الزراعي والجدول أدناه يشير الى إجمالي المبالغ المخصصة لكل جهة والمبلغ الإجمالي السنوي لكل جهة من هذه الجهات.

المبالغ المصروفة من الجهات التنفيذية على القطاع الزراعي اثناء مدة المبادرة الزراعية(2008-2015)

السنة	وزارة الزراعة نفقات استثمارية	وزارة الزراعة نفقات المبادرة الزراعية	المصرف الزراعي التعاوني مبالغ صناديق الإقراض التخصصية مبادرة زراعية	وزارة الموارد المائية نفقات المبادرة الزراعية	المكتب التنفيذي للمبادرة نفقات المبادرة الزراعية	إجمالي نفقات المبادرة الزراعية
2008	95.490	76.486	80.809	66.076	0.193	319.054
2009	110.500	71.000	142.256	109.078	0.116	432.950
2010	79.441	0	215.586	173.352	0.322	468.701
2011	96.512	7.400	506.800	172.985	0.452	784.149
2012	121.894	198.124	469.245	224.287	2.466	1016.016
2013	124.487	130.710	256.823	218.005	0.532	730.557
2014	80.001	14.877	169.987	77.396	1.210	343.471
2015	22.286	2.782	145.323	17.927	0.800	189.118
المجموع	730.611	501.379	1986.829	1059.106	6.091	4283.514

يشير لجدول الى المبالغ التي تم تخصيصها من الموازنة العامة للجهات التنفيذية للمبادرة الزراعية حيث نجد انالسنوات الاولى شهدت تخصيص مبالغ كبيرة مقارنة بالسنوات الاخيرة حيث وصلت التخصيصات للقطاع الزراعي للمدة (2008-2015) ،(501.379) مليار فضلا عن (730.611) مليار ضمن الموازنة الاستثماري لنفس المدة اي ان مجموع المبالغ المصروفة عن طريق وزارة الزراعة بلغت (1231.990) تريليون ومائتان وواحد وثلاثين مليار وتسعمائة وتسعين مليون،فيما بلغت اجمالي التخصيصات لوزارة الموارد المائية(1059.106) تريليون وتسع وخمسون مليار ومائة وستة الاف مليون دينار، اما اجمالي المبالغ المصروفة لصناديق الاقراض فقد بلغت (1986.829) تريليون وتسعمائة وستة وثمانين مليار وثمنمائة وتسع وعشرين مليون دينار،فيما بلغت المبالغ المصروفة عن طريق المكتب التنفيذي (6.091) ستة مليارات وواحد وتسعين مليون دينار.

كما يشير الجدول ايضا الى اجمالي المبالغ المصروفة للمدة المذكورة ولجميع الجهات التنفيذية للمبادرة الزراعية ويلاحظ ان عام 2012 هو اكبر الاعوام في حجم المبالغ المصروفة إذ بلغت (1016.016) ترليون وستة عشر مليار وستة عشر مليون دينار فيما كان العام 2015 هو أقل الاعوام حيث بلغ اجمالي المبالغ المصروفة (189.118) مائة وتسعة وثمانون مليار ومائة وثمانية عشر مليون دينار وهذ يعكس التفاوت الواضح بين مدة واخرى ويعود السبب في ذللك الى اعتماد تخصيصات المبادرة على الموازنة العامة التي تعتمد على النفط كمصدر رئيس.

اما اجمالي المبالغ التي تم انفاقها على المبادرة ولجميع الجهات وللمدة (2008-2015) فقد بلغت (4283.514) اربعة ترليونات ومئتان وثلاث وثمانون مليار وخمسمائة واربعة عشر مليون دينار.

والسؤال الذي نطرحه هل انعكس هذا المبلغ على القطاع الزراعي بشكل مباشر أو غير مباشر

مجموع الإغراض والنشاطات التي تبنتها المبادرة الزراعية للمدة(2008-2015)

ت	(النشاطات) أو الإغراض	عدد المستفيدين	الأهمية النسبية %	المبالغ المصروفة	الاهمية النسبية%
1	زراعة المحاصيل الحقلية	21568	20,4	154.343	7.8
2	حفر الآبار الارتوازية	17697	16,8	279.548	14.1
3	شراء ساحبات	10575	10	372.227	18.9
4	إنشاء ونصب بيوت بلاستيكية	9488	9	243.922	12.3
5	خدمة وتطوير بساتين النخيل	9162	8,6	62.730	3.1
6	شراء منظومات الري بالرش وملحقاتها	7596	7,2	134.810	6.8
7	شراء مضخات مائية	5918	5,6	51.452	2.2
8	زراعة الخضر الصيفية	2290	2,1	14.818	0.7
9	قروض صيادي الأسماك	2256	2,1	11.356	0.5
10	إنشاء وتشغيل مناحل العسل	2142	2	22.871	1.1
11	**أغراض أخرى**	**16646**	**15.8**	**622.119**	**31.5**
	المجموع	105337	100	*1.969.196	%100

إجمالي المبالغ المخصصة والمقررة والمصروفة لجميع الصناديق ولجميع المحافظات للمدة (2008/8/1 لغاية 11/30/ 2015) مليون/دينار

ت	المحافظة	عدد المستفيدين 1	الأهمية النسبية% 2	المبالغ المخصصة3	المبالغ المقررة 4	المبالغ المصروفة 5	نسبة التنفيذ% 5/4
1	**الانبار**	**20240**	**19,2**	**363.200**	**445.950**	**419.509**	**94**
2	**بغداد**	**6962**	**6,6**	**164.635**	**208.871**	**199.074**	**95**
3	**ديالى**	**10803**	**10,2**	**156.200**	**203.526**	**192.941**	**95**
4	**نينوى**	**11973**	**11,3**	**143.000**	**212.521**	**190.275**	**90**
5	**واسط**	**9311**	**8,8**	**129.000**	**182.410**	**176.534**	**97**
6	**صلاح الدين**	**9879**	**9,3**	**139.510**	**156.082**	**152.646**	**98**
7	**بابل**	**4859**	**4,6**	**78.000**	**124.206**	**121.758**	**98**
8	**كربلاء**	**5256**	**5**	**81.500**	**123.784**	**111.228**	**90**
9	**القادسية**	**4256**	**4**	**64.600**	**101.884**	**98.300**	**96**
10	**البصرة**	**4500**	**4,2**	**61.800**	**84.143**	**78.834**	**94**
11	**ميسان**	**5491**	**5,2**	**31.500**	**74.030**	**68.082**	**92**
12	**ذي قار**	**4875**	**4,6**	**37.000**	**55.475**	**54.607**	**98**
13	**المثنى**	**3173**	**3**	**38.000**	**50.443**	**44.939**	**89**
14	**كركوك**	**1464**	**1,3**	**23.170**	**31.128**	**30.593**	**98**
15	**النجف**	**2286**	**2,1**	**28.500**	**32.107**	**29.868**	**93**
المجموع	**105337**	**%100**	**1539.615**	**2086.567**	**1969,196**	**94**	

في بداية انطلاق المبادرة لم تكن هناك خطة ائتمانية تتعلق بكيفية توزيع القروض وتخصيصصها وفق معايير واسس معينة على المحافظات وعلى الصناديق ولكن بمرور الوقت ونتيجة لعدم اندفاع مزارعي بعض المحافظات على القروض وعدم وجود إرشاد زراعي كافي لتشجيع المزارعين حصل تفاوتاً واضحاً في حجم القروض بين محافظة وأخرى ولكن بعد عام 2012 صدر قرار من اللجنة العليا للمبادرة الزراعية باعتماد خط ائتمانية لتوزيع مبالغ القروض

بصورة عادلة وإعادة التوازن بين المحافظات ، وقد وضعت خطة للأعوام 2014,2013 من قبل لجنة مشتركة من وزارة الزراعة والمصرف الزراعي وبإشراف المبادرة الزراعية اعتمدت مجموعة معايير منها(الفرصة الضائعة،نسبة الفقر،نسب السكان،نسبة الانجاز) وقد اخذ بنظر الاعتبار المبالغ التي تم إقرارها وصرفها للمدة 2008/8/1 لغاية2012/12/31 (المصرف الزراعي،2013) ، وهذا يعني مرور (4) سنوات من عمل المبادرة الزراعية دون خطة ائتمانية مما خلق حالة من التفاوت بين إعداد المستفيدين والمبالغ المصروفة لكل محافظة ولكل صندوق.

ولو نظرنا الى أعداد المستفيدين والمبالغ المصروفة للسنوات (2008–2015) نجد ان هناك تفاوت في اعداد المستفيدين من سنة لاخرى فضلا عن وجود تفاوت في ابلمبالغ المصروفة من سنة لاخرى

إجمالي عدد المستفيدين والمبالغ المصروفة لصناديق الإقراض للمدة (2008–2015)

السنة	عدد المستفيدين	المبالغ المصروفة مليون/دينار
2008	8177	80.809
2009	12301	142.256
2010	16067	215.586
2011	31662	506.800
2012	22364	469.245
2013	6454	256.823
2014	4831	169.987
2015	4257	145.323
المجموع	106113	1.986.829

إن هذه الأعداد من المستفيدين من قروض المبادرة الزراعية تحتاج الى متابعة من قبل الجهات التنفيذية المشرفة على المبادرة الزراعية وهي(قسم المتابعة في دائرة التخطيط والمتابعة ومكتب المفتش العام وزارة الزراعة،لجنة متابعة القروض في المصرف الزراعي التعاوني،المكتب التنفيذي للمبادرة الزراعية)

وعند التحري عن موضوع طبيعة المتابعة والآليات وجدنا إن هناك قصور واضح في آليات المتابعة فقد اصدر المكتب التنفيذي للمبادرة الزراعية جدولا يبين فيه عدد المشاريع التي تمت متابعتها منذ عام 2010_2014

جدول (0) يبين نسبة متابعة وتنفيذ مشاريع المبادرة الزراعية من قبل الجهات التنفيذية للمدة(2010-014)

السنة	الجهة المتابعة	عدد المشاريع المتابعة	مشاريع جيدة		مشاريع متلكئة		مشاريع وهمية	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%
2010- 2014	**وزارة الزراعة المفتش العام**	**4985**	**4332**	**86**	**614**	**12.3**	**47**	**0.9**
2010 -2013	**وزارة الزراعة التخطيط واالمتابعة**	**405**	**342**	**84.4**	**50**	**12,3**	**13**	**3.2**
2012_2009	**المصرف الزراعي التعاوني**	**2827**	**2401**	**85**	**379**	**13,4**	**47**	**1.6**
2013	**المصرف الزراعي التعاوني**	**697**	**629**	**90**	**68**	**10**	-	-
2014	المصرف الزراعي التعاوني	580	449	77	131	23	-	-
2014	اللجنة العليا للمبادرة الزراعية	218	196	90	22	10	-	-
	المجموع	9712	8340	85.8	1264	%13	107	1,1

المصدر: الجدول من إعداد المبادرة الزراعية،المكتب التنفيذي 2015

ويظهر الجدول ان متابعة المشاريع بلغت لغاية عام 2014 حوالي (9712) مشروعاً من قبل جميع الجهات من مجموع إجمالي قروض المبادرة الزراعية البالغة (101.856) قرضاً وبحساب بسيط نجد ان نسبة متابعة القروض الكلية خلال هذه المدة هي (10%) ومن جميع الجهات الرقابية وهي نسبة قليلة جدا

ويشير الجدول(30) للمشاريع المتلكئة وعددها (1264) مشروعاً وتمثل نسبة (13%) من مجموع المشاريع التي تمت متابعتها والبالغة (13256) مشروعاً متلكئاً كما إن عدد المشاريع الوهمية وفقا

للمتابعة وصلت إلى (107) مشروعاً ومثلت نسبة (1,1%) أي أن مجموع المشاريع **الوهمية** وفق هذه النسبة تصل الى(**1122**) مشروعاً **وهمياً** من مجموع المشاريع التي تمت متابعتها للمدة المحصورة (2010-2014).

2- البعد البيئي : سنشير فقط الى المبالغ التي تم تخصيصها للقطاع الزراعي من الموازنة الاستثمارية ومن المبادرة الزراعية والتي تم إنفاقها على استصلاح الأراضي الزراعية والحد من التصحر والذي يمثل نموذج للمحور البيئي في المبادرة الزراعية

التخصيصات الاستثمارية والمساحات المستصلحة في العراق بالأسعار الثابتة لسنة 1988 للمدة (2003-2014) مليون / دينار

السنوات	التخصيصات الاستثمارية مشاريع استصلاح الأراضي الزراعية	المساحات المستصلحة في العراق/ (ألف دونم)
2008	8347,1	278
2009	7213,8	268
2010	7762,1	270
2011	7894.6	271
2012	8123.4	272
2013	8137.1	286
2014		
2015		

المصدر: وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية

3- البعد الاجتماعي في المبادرة الزراعية: من المعايير المهمة لإدامة أي نشاط واستدامته هي مراعاة جانب العدل والمساواة في التعامل مع العاملين في النشاط الاقتصادي **ويعتبر مؤشر عدد**

المستفيدين من المبادرة الزراعية وفق الحيازات الزراعية من المؤشرات التي تعكس مدى مساهمة المبادرة الزراعية في تطبيق احد مرتكزات التنمية المستدامة وهي العدالة والمساواة وهي قدرتها على الموازنة بين المستحقين للقروض واستيعاب اكبر عدد ممكن من العاملين في القطاع الزراعي والذين يمتلكون الحيازة الزراعية، فهل كانت هناك خطة تتناسب مع عدد الحيازات الزراعية في كل محافظة ،الجدول () يبين ذلك.

جدول () أعداد المستفيدين من قروض صناديق الإقراض للمبادرة الزراعية وحسب المحافظات وعدد الحيازات الزراعية لكل محافظة ونسبة المستفيدين منها

ت	المحافظة	عدد المستفيدين من قروض المبادرة الزراعية1	النسبة %	عدد الحيازات في القطاع الزراعي2	نسبة المستفيدين الى عدد الحيازات% 2/1
1	الانبار	20240	19,2	26408	76,6
2	نينوى	11973	11,3	55699	21,4
3	ديالى	10803	10,2	39688	27,2
4	صلاح الدين	9879	9,3	35798	27,5
5	واسط	9311	8,8	25467	36,5
6	بغداد	6962	6,6	26909	25,8
7	ميسان	5491	5,2	16533	33,2
8	كربلاء	5256	5	15002	35
9	ذي قار	4875	4,6	30750	15,8
10	بابل	4859	4,6	34823	14
11	البصرة	4500	4,2	10551	42,6
12	القادسية	4256	4,2	24760	17
13	المثنى	3173	3	13200	24
14	النجف	2286	2,1	16191	14
15	كركوك	1464	1,3	21279	6,8
المجموع		105337	100	393058	

المصدر: الجدول، من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات المصرف الزراعي التعاوني للمدة المحددة

ويظهر في الجدول بأن هناك تفاوتاً في أعداد المستفيدين وفقا للحيازة الزراعية في كل محافظة ،فنجد إن في بعض المحافظات وصلت الى نسبة(76.6%) كمحافظة الانبار وهي نسبة مرتفعة قياسا بمحافظة كركوك التي وصلت النسبة الى (6.8%) ، وهذا يدل على عدم وجود خطة تأخذ بنظر الاعتبار الحيازات الزراعية والتي تعد شرطاً أساسياً للحصول على القرض ، مع العلم ان هذا المؤشر قد لا يدل على عدد الأعداد المستفيدة بالضبط ، لان هناك إمكانية للحصول على أكثر من قرض ولإغراض مختلفة على نفس الحيازة الزراعية الواحدة. كما ان هناك محافظات نسبة القروض قليلة قياسا بعدد الحيازات بالمحافظة ومنها محافظات (بابل، قادسية، النجف).